جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية المخاطر والفرص

فاروق العربي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

جدلية النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية
المخاطر والفرص

بقلم ❖فاروق العربي

استاذ باحث في العلوم السياسية

جامعة الجزائر 03

ملخص

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على الآثار الإيجابية و السلبية المتمخضة عن تحرير التجارة العالمية، وكذا تقصي مختلف المواقف إزاء ديناميكية تحرير التجارة العالمية، من مواقف مناوئة و أخرى مؤيدة لهذا المسار، حيث يتحرى كل موقف جملة الآثار سواء السلبية أو الإيجابية الناجمة عن تحرير التجارة العالمية.

كلمات مفتاحية: العولمة الاقتصادية، تحرير التجارة العالمية، الامتيازات النسبية، ديناميكية المبادلات، المنافسة التجارية، تدفقات السلع و الخدمات

Résumé :

Cet présent article aborde le phénomène le libre-échange ou la mondialisation des échanges qui suscite un grand débat académique entre ceux qui favorisent le processus de la libération des échanges mondiaux , et ceux qui s'opposent a cette dynamique mondiale, ou chaque groupe de chercheurs avancent leurs propres argumentations.

Mots clefs : Mondialisation économique, libération du commerce mondiale, les couts comparatifs, dynamisme des flux commerciaux, concurrence commerciale.

مقدمة

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على الجدل الذي طبع المدارس والنظريات حول المخاطر التي تكتنف الاقتصاديات الوطنية وحتى الفرص التي قد تجنيها جراء تحرير التجارة العالمية.

ولقد احتدم هدا الجدل خصوصا بعد انتقال ديناميكية التجارة العالمية من مجرد اتفاقيات، أي الاتفاقيات العامة للتجارة و التعريفات الجمركية GATT إلى مأسسة تحرير المبادلات على الصعيد العالمي تحت مظلة منظمة جديدة ألا وهي منظمة التجارة العالمية WTO.

وباتت منظمة التجارة العالمية هي التي تنظم وتسير وتعمل على تحرير المبادلات العالمية والسلعية والخدمية، وإن نشاط ووظائف هذه المنظمة يبدو أنه صار يفرض قيودا من جهة، ويتيح فرصا من جهة أخرى على مختلف الاقتصاديات.

بناءا على ما سلف نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات تحرير التجارة العالمية على قضايا النمو والتنمية ؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية حاولنا تأسيس ما جاء في هذه الورقة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : كلما اتسع نطاق تحرير التجارة العالمية وانفتاح الدولة أو الاقتصاد القومي، كلما شكل ذلك ضغوطا وقيودا على مستوى النمو والتنمية.

الفرضية الثانية : انخراط الاقتصاديات الوطنية في ديناميكية تحرير التجارة العالمية من شأنه توليد فرص سانحة للنمو.

الفرضية الثالثة : الرشادة والعقلانية الاقتصادية التي توازن بين التقييد والانفتاح التجاري، بإمكانها تسهيل اندماج الدولة مع مسار التجارة العالمية، وتحقيق مكاسب من ورائها.

تنقسم آراء المفكرين حول موضوع النمو والتنمية في ظل تحرير التجارة العالمية الى فريقين، أو إلى موقفين رئيسيين، فريق يرى إيجابية تحرير التجارة العالمية على قضايا النمو والتنمية، وفريق ثان يعتنق رأي مضادا أو مختلف ويقر

بالسلبيات والأضرار الناجمة عن تحرير التجارة العالمية، كما يبدو ان هناك فريق ثالث برز من العولمة الراهنة يحاول سدّ البون بين الرأيين السابقين كموقف توفيقي.

أ- الموقف المساند لتحرير التجارة العالمية :

يرى أنصار تحرير التجارة العالمية، أنه بإمكان هذه الأخيرة التأثير بصورة إيجابية على تنمية الاقتصادات الوطنية، وخلق الثروة.

يقدر بعض الباحثين بأن عولمة الاقتصاد والتجارة سوف تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية Economy Efficiency أي استخدام الموارد على الوجه الأمثل، من خلال اقتراب الاقتصاديات من بعضها البعض واتصالها بنظام السوق، كما أن متضمنات اتفاقية الغات، ومعاهدة أوروغواي وحصيلتها منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى إلغاء القيود غير الاقتصادية على التجارة الخارجية، والتي تشجع محصّلتها النهائية على الاستخدام الأمثل للموارد في ظل فرصة التكاليف البديلة. (1)

فالتجارة تعد مصدرا من مصادر كثيرة للتغيير في اقتصاد دينامي، فقد لاحظ جوزيف شومبيتر J.Shumpeter أن الرأسمالية و حركة التحرير الاقتصادي تخلق بيئة ما أسماه "التدمير الخّلاق" فالأسواق تعمل من خلال استبدال الأفكار والمنتجات وكذا أساليب الإنتاج القديمة بالجديدة منها، وتستفيد الغالبية العظمى من المستهلكين و المنتجين في النهاية من هذه العملية.(2)

وقد دافع العديد من المفكرين الكلاسيك في مجال الاقتصاد السياسي عن ضرورة تحرير التجارة الدولية، لما تجلبه من منافع للأفراد والمجتمعات، فحسب هؤلاء فإن الانفتاح على التجارة الدولية قد ساعد عدّة دول كي تنمو بسرعة مالو بقيت بغير ذلك، فالتبادل الحر يساعد على تحقيق التنمية لأن اتساع صادرات الدولة يدفع باتجاه النمو الاقتصادي، كما أن النمو المعتمد على التصدير كان جوهر سياسة التصنيع التي قادت الى تطور معظم الاقتصادات الغربية منذ القرن 19، ثم الاقتصادات الآسيوية سنوات الثمانينيات من القرن المنصرم.

يرى معظم الاقتصاديون الكلاسيك أن الدول النامية على التجارة الخارجية، وعدم غلق أسواقها من شأنه

أن يخلق ما أسموه بثورة الاحتياجات « Révolution des besoins » وهو ما يشكل حافزا على تحريك

الاستثمار الداخلي، وجلب الاستثمار الأجنبي ودافعا للإنتاج والإنتاجية، كما أن دخول الدول المتخلفة في حركية أو دينامية التجارة الدولية سيدفعها شيئا فشيئا إلى تخصيص الموارد اللازمة والانخراط في التقسيم الدولي للعمل من خلال تخصصها في إنتاج السلع التي تتمتع بأفضلية فيها، كما أن احتكاك البلدان المتخلفة بالبلدان الصناعية في مجال التجارة سيمكّنها من التأقلم والتكّيف مع مناخ المنافسة.[3]

في نفس المضمار يرى الاقتصادي الكلاسيكي مالتوس R.Malthus أن المجتمعات أو الدول الفقيرة لا يمكن أن تتجاوز عقباتها الاقتصادية والتنموية إلاّ من خلال خلق أو إيجاد الحوافز القوية التي تدفعها إتجاه بذل مجهودات إضافية، والاستغلال الأمثل للموارد، ويمكن إيجاد مثل هذه الحوافز في التجارة الخارجية التي تعد محركا قويا Générateur puissant للحاجات الجديدة، وهذا يمكن للاقتصاد أن يجد فرصا للنمو من خلال التبادل الدولي.[4]

تعد التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الدولية ، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة، وما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وكان دونيتس روبرتسن D.Robertson أول من أشار الى كون الصادرات هي المحركة للنمو الاقتصادي، وكان ذلك في مقالة نشرها عام 1940، وبعده حاول نوركس Nurckes أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصاديات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن جهته أوضح بيلا بلاسا B.Balassa سنوات السبعينيات من القرن الماضي درجة الارتباط الكبير بين التجارة والنمو.

وأظهرت بعض الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع نمو الناتج المحلي، وكان واضحا الارتباط بين الصادرات والتنمية، كما بينت ذات الدراسات بأن البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير مزيد من السلع، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل لأن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا، وهو ما بينه كل من وانستين ولورنس Wanstein and Lawrance من خلال دراستهما الامبريقية عقد التسعينات من القرن العشرين.(5)

وفي دراسة أخرى لدايفيد د ولار D.Dollar وآرث كراي A.Kraay حول النمو الاقتصادي و التجارة والفقر، توصلا الى ان الدول النامية كلما اندمجت في التجارة العالمية كلما عزّزت نسب نموّها الاقتصادي وهي دراسة أجريت على

مجموعة من الدول النامية المندمجة في التجارة العالمية خلال عشرين سنة، من 1، 4% عام 1960 إلى 2، 9% عام 1970 إلى نسبة 3، 5% عام 1980، لتصل الى نسبة 5% سنة 1990.[6]

وعلى غرار المنظمات الدولية ذات الصلة بالتجارة والاقتصاد والمالية، وكذا بعض المدارس والنظريات الاقتصادية، يدافع بعض أرباب المال والأعمال من جهتهم عن تحرير المبادلات الدولية والمنافع التي

تدّرها على الأفراد والمجتمعات، يدافع جورج سوروس عن العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، إذ يعتقد أن العولمة ليست عبارة عن لعبة صفرية كما يتصورها البعض، كما أن المنافع المتمخضة عنها تفوق التكاليف والأضرار، فالثروة المتولدة والمتزايدة الناجمة عن العولمة يمكن أن تستخدم لتقويم عدم المساواة في التوزيع، ويدافع سوروس عن العولمة الاقتصادية وعن منظمة التجارة العالمية، إذ يرى أن هذه الأخيرة قد وضعت آليات فعّالة للتبادل الدولي، والتي من شأنها تحقيق الرفاه للدول كافة.[7]

ويرى بعض الخبراء المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية أن تحرير المبادلات يعد العلاج الأفضل ضد ارتفاع الأسعار، وذلك بالنظر إلى تزايد التنافس في عرض المنتجات، وبالمقابل فإن الإجراءات الحمائية (المضادة للتحرير) تؤدي على انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي الانخفاض في الطلب الفعلي مما يدفع بالحكومات إلى دعم الأسعار، بمعنى أن السياسات الحمائية غالبا ما تتبعها موجة من التضخم.[8]

ب- الموقف المناوئ لتحرير التجارة العالمية :

على نقيض التيار أو الموقف المدافع عن تحرير المبادلات، فالتيار المضاد أو المعارض يعدد مساوئ ومضار تحرير التجارة العالمية على غرار تعرية الأسواق المحلية وتعريضها للمنافسة الشرسة، وبالتالي تعريض الصناعات والمنتجات الوطنية على منافسة حادّة وحتى على ممارسة الإغراق السلعي، وارتفاع مستويات البطالة، وهيمنة رأس مال الأجنبي والشركات الاحتكارية على الاقتصاديات الوطنية، بل وحتى المساس بالسيادة الوطنية.

إن تحرير التجارة من المفترض أن يؤدي إلى رفع مداخيل الدولة من خلال دفعها إل تمرير امتيازاتها النسبية عبر السوق الدولية، وهذا ما يقوله الاقتصاديون، إلاّ أن حالة الكثير من الدول التي لجأت إلى خبرات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي قد عرفت العديد من الإفرازات السلبية، مثل فقدان مناصب الشغل، اضمحلال عدة قطاعات إنتاجية بفعل المنافسة الدولية، فخبراء المؤسسات الدولية يقرّون أنه حتى وإن انعكس تحرير المبادلات سلبيا فإنها تبقى ظاهرة آثار مؤقتة وعابرة، بينما على المدى البعيد، وبفعل التأقلم جراء الاحتكاك والمنافسة، فسيتم خلق مؤسسات إنتاجية تتزايد فرص العمل، إلاّ أن أحوال العديد من الاقتصاديات لاسيما النامية زادت سوءا بفعل التحرير المفرط للأسواق، واللجوء إلى قروض صندوق النقد الدولي. (9)

يبدو ان نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية لم تعد تستجيب إطلاقا للمشاكل والمعطيات الراهنة كونها نظرية ساكنة Théorie Statique ، فهي توصي فقط أن تتاجر الدول فيما بينها وأن تنفتح على أسواق بعضها البعض والتخصص في القطاعات او السلع التي تتمتع فيها بامتيازات وأفضلية، إلا أن الواقع يشير إلى أن ذات النظرية أدّت إلى تراجع الدول النامية، وزيادة ثراء الدول المتقدمة، حتى أن الاقتصادي كنيث غالبرايت يرى أن نظرية الامتيازات المقارنة إذ ما تفحصناها في سياقها التاريخي فهي لا تعبر عن قانون اقتصادي بقدر ما هي نظرية سياسية من حيث استلهاماتها ومن حيث تطبيقاتها.(10)

وباللجوء على السياسات الحمائية تحاول البلدان النامية تنظيم مقاومتها للنظام الاقتصادي العالمي الكاسح والتجارة غير العادلة، وإن استنفدت الدول النامية أداة المقاومة في المجال الاقتصادي، والتي نظّر لها بالأمس منظّروا العالم الثالث على غرار راوول بريبش R.Prébish وغيره من المفكرين كدوس سانتوس Dossantos وسمير امين، الذين ندّدوا بنظرية الامتيازات المقارنة التي تمتد جذورها إلى التقسيم الدولي العامل، وهو التقسيم الذي أدّى إلى النمو المفقر Croissance Appauvrissante، وهي تسمية التي أطلقت على بعض من طفرات النمو التي حصلت بشكل مؤقت في بعض الدول النامية.

من جهته يرى الاقتصادي ميردال انه يترتب عن العلاقات التجارية بين البلدان المصنعة والبلدان المتخلفة اتساعا في فجوة الفوارق، حيث لاحظ أن الدول المتقدمة تزداد تقدما بينما المناطق والأقاليم المتخلفة تزداد تخلفا، فالأولى تجلب إليها أفضل عناصر الإنتاج من الثانية، كما أن الآثار السلبية للتبادل التجاري

فاقت كثيرا المكاسب المحققة من قبل البلدان النامية جراء تحرير العلاقات التجارية بصفة غير متكافئة.[11]

وقد ظهرت بتجلي كبير الآثار السيئة لتحرير المبادلات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. حتى ان بعض ألدّ أعداء الاشتراكية يقرّون، بذلك وصاروا ينتقدون النظام الليبيرالي ومخلّفاته على غرار الاقتصادي الأمريكي إدوارد لاتواك E.Lattwak الذي عبّر عن ذلك بقوله : إن ما أكدت عليه النظرية الماركسية منذ اكثر من مئة عام، والذي كنا نعتبره خاطئا نجده اليوم واقعا ملموسا، فالتحرير المفرط للأسواق والاقتصاد، والانتقال الحر لرأس المال، قد أدّى إلى زيادة الطبقة الرأسمالية غنا والطبقة الكادحة فقرا، وبذلك أصبح يتحطم الانسجام والسلم الاجتماعي.

وبالنظر على غياب ضوابط أو بالأحرى أطر ومؤسسات قادرة على ضبط حركية العولمة، فإن هذه الأخيرة باتت تفرق بين الذي يتأقلمون معها والذين لا يستطيعون التكيف، فهي حركية تفرز نوعا من الاقصاء واللاتكافؤ، وفي هذا الصدد يرى الكاتب بول فيتوزي P.Fitosi أنه ينبغي إعادة النظر في النظريات المنقولة في التنمية، التي تقول أن توسع البعض يؤدي على توسع البعض الآخر هذا الرأي تم تفنيده من خلال المنطق القائل "تصيب السوق حيث أن نمو البعض لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب الآخر".(13)

إن العولمة الاقتصادية و تحرير الأسواق أضحت محل مراجعة حتى من قبل دعاة الرأسمالية ذاتهم، ولعل أبرز المواقف التي تعزز هذا الاتجاه ما جاء على لسان جوزيف شومبيتر J.Shumpeter و هو الاقتصادي المرموق و أحد أعمدة إدارة البنك الدولي السابق، حيث أقر أن البلدان النامية قد تم دفعها قسرا لتبني عملية تحرير تجارتها و فتح أسواقها قبل أن يكون لديها الاستعداد الكافي، والقدرة أو التأهيل لكي تنفذ إجراءات التحرير، محذرا أن ذلك سيؤدي على إعاقة عملية التنمية فيها وليس تطويرها.[14]

ج- الموقف التوافقي أو التيار البراغماتي :

في ظل الجدل الدائر بين الموقفين المتعارضين السالفين، الأول المؤيد لمقاربة أن التجارة تدفع باتجاه النمو وتعزز التنمية، والموقف الثاني القائل بأن تحرير التجارة العالمية من شانه كبح النمو وتهديد الصناعات وكذا الأسواق المحلية و إشاعة الفوارق الاجتماعية والبطالة والفقر، يأتي تيار ثالث والذي ينعته

البعض بالتيار النفعي أو البراغماتي Le courant pragmatique الذي يحاول أخذ موقف وسط، ويرى بضرورة تحرير التجارة العالمية لتشجيع النمو ولكن بشروط، ومن ضمنها أن يتم الانفتاح على التجارة الدولية بتدرج وعقلانية، أي عدم الإفراط في تحرير المبادلات، وفي الوقت ذاته عدم التفريط في فرص الاندماج في الاقتصاد والتجارة العالميين، و لمنافع التي تنجّر عنها.

لقد ظهر تيار فكري وإن كان ليبيرالي مؤيدا لتحرير التجارة العالمية، إلا أنه يرى بضرورة تأطير وتنظيم التحرير التجاري حتى تتساوى فيه الفرص نسبيا بين مختلف الدول، ومن بين دعاة هذا التيار نجد مفكرين من أمثال جوزيف ستيغلتز J.Stiglitz وجيفري ساكس J.Sackcs ونيكولا كرافت N.Craft وبول كروغمان P.Krugman ، حيث يتفق هؤلاء حول أن العولمة التجارية ليست بالفكرة السيئة، وليست بالفكرة الممتازة، إذ تتضمن العولمة علاقات قوة و التي تنحاز أو تتأرجح إلى جانب الاقتصاديات القوية، ولكن بإمكان عولمة تحرير المبادلات أن تجسد المنفعة العامة بين مختلف الأطراف إذ ما يتيح لجميع الدول الفرصة للمساهمة في تسييرها و تنظيمها، كما يقتضي ّذلك مؤسسات قوية تضبطها.[15]

ويصحح الاقتصادي بول كروغمان P.Krugman بعض المفاهيم التي يعتبرها خاطئة، كون أن المنافسة الدولية عمياء قد تقتضي الكثير من الأطراف في اللعبة التجارية، وأن التجارة العالمية هي لعبة ذات مخرجة صفرية، حيث ينفي ذلك، ويذهب عكس اتجاه تلك الأفكار، كون أن مكسب طرف في التجارة الدولية قد يساعد على كسب الطرف الآخر، ويعطي مثالا عن ذلك الاقتصاد الأوربي والاقتصاد الأمريكي، فإذا انتعش الأول بفعل التبادل التجاري فلن يكون ذلك بضرورة على حساب الثاني أي الاقتصاد الأمريكي، وقد يحدث العكس كأن تفتح أوربا أسواقها أمام السلع الأمريكية مما ينعش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فإن منافع التبادل التجاري يمكن أن تتوزع ويتم اقتسامها بين مختلف الأطراف الناشطة في التجارة العالمية.[16]

يبدو أن العلاقة بين التجارة والنمو ليست بالعلاقة المتناغمة، ليست بالعلاقة المتنافرة على وجه الإطلاق فكثير من الدراسات أثبتت أنه ليس بالضرورة أن تكون علاقة النمو بالتجارة علاقة نمطية ومتلازمة، فدرجة التحرير والانفتاح التجاري من عدمه لا تصوّر دائما الواقع الحقيقي للنمو والتنمية.

إن الدول النامية التي أصابت نجاحا افضل أي بلدان آسيا قد إنفتحت على العالم الخارجي ببطئ وتدرج واغتنمت فرصة العولمة لكي تزيد من صادراتها، حيث تسارع نموها، فهي لم ترفع حواجزها الجمركية إلاّ بحذر ومنهج مضبوط، بعد أن أحدثت وظائف جديدة، وقد تصرّفت هذه البلدان على نحو يؤمّن وجود فائض رؤوس أموال لأجل إنشاء مؤسسات جديدة وكذلك وظائف جديدة، كما أن الدولة لم تتخل عن دورها في العملية الاقتصادية، بل أدت دورها كصاحب مشروع.[17]

فالدراسات والتقارير الخاصة تلك التي تشرف عليها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والتي ترى في الخصخصة والتصحيح الهيكلي، تحرير التجارة هو السبيل الوحيد لتحقيق النمو الذي يحسّن أحوال الفقراء فالنمو حسب هؤلاء لابدّ و أن يحقق نفعا للطبقات الدنيا في المدى الطويل، وهذه القراءات في الأساس تعتمد على تجربة الدول الغربية خلال القرن الماضي، وقد دعم هذا الاعتقاد الاستنتاجات الشهيرة التي اقترنت باسم الباحث سيمون كوزنيتش S.Kosnic والتي مؤداها أن تجارب التنمية في الغرب بيّنت أن توزيع الدخل يميل الى الابتعاد عن المساواة في البداية، ولكن ثمرات النمو ستظهر في المدى البعيد وستتساقط نحو الأسفل Trickling Down أي نحو الاستنتاجات تمثل وصفا صحيحا لتجارب النمو في الغرب أي في بيئة وزمن معينين، فإنها لا يمكن أن تنطوي على مصدر قوي للعزاء من وجهة نظر الدول الأقل نموا.[18]

لقد سلّم الاقتصاديون منذ زمن طويل بأنه في حين أن التجارة الحرة تؤثر على الاقتصاد بمنافع صافية، فإنها كذلك بالمقابل تلحق الضرر أيضا بعمال معينين وطبقات معينة من المجتمع وكذا بشركات ومؤسسات نتيجة لزيادة المنافسة التي تفرزها التجارة المحررة.

ورغم هذا وذاك فإنه بالإمكان تقديم علاج نمطي للآثار الاقتصادية الناجمة عن التجارة الحرة، وهو المطالبة بأن يتقاسم الفائزون بعض مكاسبهم مع الخاسرين في شكل من أشكال التعويض، وهذا الأمر ينبغي أخذه على محمل الجد باعتباره متطلبا سياسيا وإلتزاما أخلاقيا.[19]

خاتمة

إن الآثار الإيجابية للعولمة ولتحرير التجارة العالمية لا يمكن تصوّرها أنها تمنح وتقدم على طبق من فضّة بل ينبغي على الاقتصاديات أن تجتهد وأن تعمل وفق سياسات رشيدة وعقلانية حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع ديناميكية تحرير التجارة العالمية، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب استغلال الفرص وتوظيف الامتيازات المقارنة للدولة في حركية التبادل الدولي من أجل تعظيم الفرص وتحجيم المساوئ التي قد يفرزها تحرير التجارة العالمية.

كما أن السياسة الحكومية يمكنها أن تغير من أثر العولمة التجارية وتحوّل بعض الآثار السلبية على آثار إيجابية عن طريق ما تتخذه من إجراءات لتخفيض التكاليف أو الأعباء عن الفقراء، فمهما كانت آثار تحرير التجارة العالمية والمستوى المحقق في معدلات النمو والتنمية، فإنه لا غنى عن سياسة حكومية فعّالة تأخذ بالحسبان ضغوطات تحرير التجارة بالخارج والمتطلبات الاجتماعية بالداخل.

المراجع والإحالات

1- سالم توفيق النجفي، "**حول المسألة الرأسمالية : رؤية للقرن الحادي والعشرين** «المستقبل العربي، السنة21، العدد238، ديسمبر1998، ص17-32

2- جاري بيرلتس، روبرت لورانس، **جنون العولمة، تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة** (ترجمة كمال السيد)، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر 1999، ص168

3-Jean philippe plateau Les économistes classiques et le sous dévloppement ،Tome2 Bruxelles : presses universitaires de NAMUR 1978 P. 4934-lbid ، p.89

5- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها**، إربد :عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع2010، ص260

6-Alain Nonjon La Modialisation : genése Acteurs et enjeux . Paris :Ellipses 2004 ، p102

7- جورج سورروس، **سوروس والعولمة** (ترجمة هشام الدجاني) الرياض :مكتبة العبيكان، 2003، ص33.

8-Freydoun A.Khavand Le nouvel ordre commercial Mondial du GATT à LOMC ،Paris : Nathan 1995 p.57.

9-Joseph E.Stiglitz La Grande Désillusion(traduit par :Paul Chemla) Paris : Fayande 2002 p.92.

10-Salah Mouhoubi La Mondialisation en marche Alger : ENAG 2003 pp 35-37

11- هشام محمود الأقداحي، **المعالم الاستراتيجية للتنمية القومية في البلدان النامية**، الاسكندرونة : مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.83.

12-Hans Peter Martin Haralad Shuman Le piège de la mondialisation Paris : Actes-sud 1997 p.162.

13_عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، (ترجمة: جربيب أم الحسن) الجزائر : موفم للنشر والتوزيع ، 2002، ص.40.

15-Michel Henry Bouchet La Globalisation Introduction à l'économie du nouveau Monde Paris : Pearson Education 2005 p.169.

16-Paul R.Krugman La Mondialisation n'est pas coupable : Vertus et Limites du libre-échange Alger : Casbah éditions 1999 ،p.24.

17- جوزيف ستغلتز، **خيبات العولمة**، (ترجمة ميشال كرم) بيروت : دار الفارابي، 2003، ص.95.

18- جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.136.

19- جاري بيرلتس، روبرت لورنس، مرجع سابق ، ص، 168-169.